

عمر تاشبينار*

أوباما والديناميات المتغيرة في

الشرق الأوسط**

تسعى هذه المقالة لتوضيح تصرفات إدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما إزاء التطورات الجارية فصولها في منطقة الشرق الأوسط، وخصوصاً في سورية وإيران وفلسطين، وذلك وسط تحدّ داخلي كبير برز أكثر خلال الفترة الثانية من ولاية أوباما، ويتمثل في المصاعب الاقتصادية في الولايات المتحدة. وتلفت المقالة إلى أن في السياسة الخارجية الأميركية قاعدة واضحة تعتبر أن الأمر الملح والطارئ يأتي قبل الأمر المهم. وبذلك، فإن الإدارة الأميركية تعطي اهتماماً أكبر للأزمات في الداخل وفي الشرق الأوسط على حساب الديناميات المهمة والاستراتيجية في شرق آسيا.

الميّال إلى عدم التدخل، أمام تحدّ صعب للغاية. فقد أصبحت سورية مركز الجاذبية الأكثر دموية في حرب أهلية مذهبية مدمّرة بين نظام الرئيس السوري بشار الأسد والقوى المعارضة الممزقة وذات الأجندات السياسية المتعددة. كما شهدت الساحة

عندما بدأ الرئيس الأميركي باراك أوباما ولايته الثانية في أواخر سنة ٢٠١٢، كانت أولويته القصوى الاقتصاد الأميركي والحاجة إلى الابتعاد عن مغامرات السياسة الخارجية، ولا سيما في الشرق الأوسط. وفيما يختص بالاستراتيجية الكبرى للسياسة الخارجية، فإن الحاجة إلى إعادة التوضع والاستدارة من العالم الإسلامي نحو منطقة آسيا - المحيط الهادئ، أمست هدفاً أساسياً بالنسبة إلى إدارة أوباما.

في هذه الأثناء، فإن الحرب السورية التي كانت دخلت عامها الثاني، وضعت أوباما

* مدير مشروع تركيا في معهد بروكينجز، وأستاذ استراتيجيات الأمن القومي في كلية "الحرب القومية" الأميركية، وأستاذ مساعد في دائرة الدراسات الأوروبية في جامعة جون هوبكينجز.

** مقالة خاصة بالمجلة بعنوان: *Obama and Shifting Dynamics in the Middle East.*

ترجمة: نسرین ناصر.

نظام الأسد، فإن ظنهم خاب عندما أطلق أوباما مفاجأة، حتى في وجه أعضاء فريقه للأمن القومي، عبر إعلان أنه سيسعى للحصول على موافقة الكونغرس على العمل العسكري. وتساءل هؤلاء لماذا لم يكن هناك حاجة إلى موافقة الكونغرس للتدخل في ليبيا؟ وردت الإدارة الأميركية أن العملية في ليبيا حظيت بمباركة مجلس الأمن الدولي، كما أنها لم تكن مصحوبة بخطر حدوث تصعيد مع القوى الإقليمية على غرار إيران. فضلاً على ذلك، من المهم أن نفهم دور الرأي العام الأميركي في طريقة تصرف البيت الأبيض في الملف السوري، إذ ثمة شعور واضح بـ "السأم من الشرق الأوسط" في الولايات المتحدة. فعلى الرغم من أن الرئيس وفريقه حاولا جاهدين أن يشرحا أنه ليس لدى الولايات المتحدة استراتيجية للتدخل في الحرب الأهلية السورية، ما عدا توجيه رسالة قوية فحواها أن الأسلحة الكيميائية تبقى خطأ أحمر، فإن شكوكاً عميقة سادت على مستوى الرأي العام من أن التدخل، حتى لو كان محدوداً، يمكن أن يولد نتائج غير مرجوة، ومزيداً من التصعيد.

على المستوى الإقليمي، مارست الديناميات المتغيرة في إيران تأثيراً أيضاً في استراتيجية أوباما في الملف السوري. إذ بدا أن انتخاب حسن روحاني في طهران يُتيح فرصة حاسمة لعقد صفقة مع إيران. ففي الوقت الذي تجددت الآمال بإحياء المحادثات النووية مع طهران، لم تُرد واشنطن تهديد هذه الاستراتيجية المحفزة للانخراط من خلال "مواجهة عسكرية بالوكالة" في سورية. والعامل الآخر الذي دفع بالولايات المتحدة إلى الامتناع من التدخل هو الارتياح من القوى السنية التي تحارب النظام السوري [الذي تفوقه

السورية تنافساً إقليمياً واضحاً بالوكالة، إذ دعمت كل من إيران وروسيا والسعودية وتركيا ودول الخليج "أزلامها".

خلال سنة ٢٠١٣، اتضح بصورة مؤلمة أن الاستدارة نحو آسيا. المحيط الهادئ لن تكون سهلة وذلك لسببين: المأزق السياسي في الداخل، والتحديات المتنامية وظهور بعض بوادر الفرص في الشرق الأوسط. ففي السياسة الخارجية الأميركية قاعدة واضحة تعتبر أن الأمر الملح والطارئ يأتي قبل الأمر المهم. وهذه القاعدة لم تتغير خلال سنة ٢٠١٣، إذ كان على أوباما أن يعير، في الجزء الأساسي منها، اهتماماً أكبر كثيراً لسلسلة من الأزمات في الداخل وفي الشرق الأوسط بدلاً من الديناميات المهمة في شرق آسيا. فعلى سبيل المثال، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، تسبب الخلل الوظيفي في سياسة الموازنة، وسياسة حافة الهاوية في الكونغرس، بإلغاء زيارة ذات طابع مصيري كان الرئيس الأميركي ينوي القيام بها لمنطقة آسيا. المحيط الهادئ. ونتيجة ذلك، ظلت منطقة جيواستراتيجية تمتد من آسيا الوسطى إلى أستراليا مشرعة الأبواب أمام التوسعية التجارية والاستراتيجية الصينية.

وفي غضون ذلك، سارت الديناميات في الشرق الأوسط من سيئ إلى أسوأ. ففي سورية، تجاوز النظام خطأ أحمر واضحاً حدته الولايات المتحدة، عبر استخدامه الأسلحة الكيميائية التي أودت بحياة مئات المدنيين. وفي مصر، البلد الأهم في العالم العربي وضابط إيقاع الربيع العربي، أطاح انقلاب عسكري بالنظام المنتخب ديمقراطياً. وفي الحالين، تخبّط إدارة أوباما في مسعى منها للتحرك بطريقة فاعلة.

أمّا الذين توقعوا رداً عسكرياً أميركياً سريعاً من خلال شنّ هجمات جوية لمعاقبة

فقد أثار التقارب مع روسيا بشأن الملف السوري، والانخراط مع طهران فيما يتعلق بالمسألة النووية، استهجان إسرائيل والسعودية، حليفتي واشنطن التقليديتين في المنطقة، إذ اعتبرت هاتان الدولتان أن إحجام أوباما عن القيام بعمل عسكري في سورية - بعدما أرسل إشارات إلى حلفائه الأوروبيين والإقليميين بأنه سيشن هجوماً عسكرياً - سدّد ضربة محرّجة للهيبة والصدقية الأميركيّتين. وفي نظر إسرائيل والسعودية، فإن أوباما سمح لنظام الأسد بتجاوز خط أحمر. ليس أن الأسد لم يدفع ثمن ما فعله فقط، بل إنه أكثر من ذلك، اكتسب شرعية دولية بفضل استعداده للتخلّي عن الأسلحة الكيميائية. وقد اعتبرت إسرائيل خاصة أن تردد أوباما في فرض الالتزام بالخط الأحمر الذي وضعه يولّد تداعيات أوسع على المستوى الإقليمي. وإذا كان أوباما ضعيفاً إلى هذا الحد في الملف السوري، فكيف يمكن الوثوق به للتعامل مع الملف الإيراني الذي وضعت واشنطن فيه خطأً أحمر آخر لمنع الانتشار النووي؟ وقد عبّرت السعودية عن مخاوف مماثلة. وبلغ ارتياب البلدين من واشنطن مستويات مرتفعة جديدة عندما ظهرت بوادر تقدّم غير مسبوق في المباحثات بين إيران ومجموعة "١+٥"، إذ بدا أن الرئيس الإيراني الجديد، حسن روحاني، نجح في ممارسة سحره على الغرب، ودفعه نحو الاعتقاد أنه يمكن الوثوق بإيران والتعامل معها من موقع النّد الذي يتمتع بحس المسؤولية.

فيما يختص بالعلاقات الإيرانية - الأميركية، فإن من المفيد التذكير بأنها المرة الثالثة التي تلوح فيها بوادر أمل. المرة الأولى كانت عندما توقّع المتفائلون هبوب رياح التغيير في أواسط التسعينيات، عقب

مجموعة علوية على رأسها بشار الأسد]. فأجهزة الاستخبارات ووسائل الإعلام الأميركيّ تدق ناقوس الخطر من تنامي أعداد المقاتلين الجهاديين وسواهم من المتشددين الموجودين الآن في سورية. ونتيجة ذلك، سادت مخاوف واسعة من أن يتحول تسليح المعارضة السورية في نهاية المطاف، إلى تسليح لهذه القوى المتطرفة. أخيراً، ثمة تحوّل استراتيجي من أن تندلع حرب أهلية أشدّ سوءاً، في مرحلة ما بعد الأسد، وواشنطن من أكثر العارفين بهذا السيناريو بسبب عثراتها في العراق. فنهاية حكم صدام حسين في بغداد لم تمهّد الطريق نحو السلام والديمقراطية والاستقرار، وإنما على النقيض، اندلعت حرب أهلية دموية بين السنّة والشيعة هناك، ولم تتمكن الولايات المتحدة التي كانت تنشر ١٥٠,٠٠٠ جندي على الأرض من وقف الحرب الأهلية العراقية بين سنتي ٢٠٠٤ و٢٠٠٦. وهكذا توقّع معظم صانعي السياسات الأميركيين أن يتكرر السيناريو نفسه في سورية إذا رحل نظام الأسد. في ظل هذه الأوضاع، لا تجد واشنطن مسوّغاً منطقياً للتدخل عسكرياً في سورية. في نهاية المطاف، فإن الاتفاق الذي جرى التوصل إليه بين روسيا والولايات المتحدة بشأن الأسلحة الكيميائية السورية هو الذي أضفى شرعية على موقف إدارة أوباما، إذ اعتبر البيت الأبيض أنه انتصار واضح لدبلوماسية الإكراه لأنه لم يكن متوقعاً التعاون لا من سورية ولا من روسيا، لولا التهديد الجديّ بلجوء الولايات المتحدة إلى القوة العسكرية.

على الرغم من أن أوباما نجح في تجنّب التدخل العسكري في سورية، فإنه كان لهذه السياسة نتائج غير مرغوب فيها على العلاقات مع حلفاء أساسيين في المنطقة.

البراغماتي مع دولة عضو في "محور الشر". باختصار، أُهدرت فرصة جدية أخرى. وكانت النتيجة مزيداً من الاستقطاب بين البلدين. في عهد محمود أحمدي نجاد، ظهرت إيران في واشنطن في صورة دولة متشددة وغير متزنة وترعى الإرهاب. وفي غضون ذلك، واصلت إيران تخصيص اليورانيوم في إطار مشروع لا يزال عدد كبير من الغربيين يشتهون في أنها تسعى من خلاله لتصنيع سلاح نووي. وقد فرضت الأمم المتحدة عقوبات شديدة عليها في سنة ٢٠١٠، وبدأ النظام الإسلامي [في إيران] يريزح تحت وطأتها. لكن في الوقت نفسه كان هناك شعور واضح بأن إيران، على المستوى الجيوستراتيجي، تستفيد من أخطاء واشنطن.

فقد أصبحت لإيران، بفضل الاجتياح الأميركي للعراق وأفغانستان، دائرة نفوذ أوسع وأعمق كثيراً في المنطقة. ومع رحيل صدام حسين، أضحت بغداد لأول مرة في التاريخ الحديث في يد نظام شيعي يدور في فلك طهران. وظهر هلال شيعي، كما بادر ملك الأردن [عبدالله الثاني] إلى تسميته، وحملت الأغلبية السنية في الشرق الأوسط وواشنطن مسؤولية ما آلت إليه الأوضاع. لكن العقوبات الاقتصادية المتزايدة، والهجمات السيبرانية على غرار فيروس "ستاكسنت"، وإطلاق مزيد من التهديدات (من جانب إسرائيل أساساً) بشنّ عمل عسكري ضد إيران، هي التي أَلقت في نهاية المطاف بضغط شديدة على الشعب الإيراني، وربما النظام أيضاً. وجاء انتخاب حسن روحاني كي يشكّل مفاجأة لكثيرين. لكن نظراً إلى مستوى الإحباط الذي كان الإيرانيون يشعرون به حيال نظامهم، لم يكن ينبغي لهذه النتيجة أن تكون مفاجئة

انتخاب محمد خاتمي رئيساً لإيران، ذلك بأن خاتمي أراد فعلاً تغيير أسلوب التعامل مع واشنطن، وغالباً ما كان يتحدث عن الحاجة إلى حوار حضارات جديد. غير أن السرد المتعارف عليه، أنه لم يُسَمَح لخاتمي بتطبيق سياسته الخارجية المستقلة. فقد اختطف المرشد الأعلى الأكثر تشدداً، آية الله علي خامنئي، أجندة خاتمي السياسية، بينما كانت واشنطن، في عهد كلينتون، بطيئة جداً في توجيه رسالة إيجابية كان من شأنها تمكين خاتمي في مواجهة خصومه في الداخل. وهكذا أُهدرت فرصة مهمة.

الفرصة الثانية لإطلاق حوار حقيقي، استناداً إلى المصالح الوطنية المشتركة هذه المرة، كانت في سنة ٢٠٠١، عقب هجمات ١١ أيلول / سبتمبر. إذ كثيراً ما شكّل التشدد الذي يروج له تنظيم "القاعدة"، ورعاته في حركة "طالبان" في أفغانستان، تهديداً قاتلاً بالنسبة إلى إيران. فإذا كان هناك من شيء كرهه أسامة به لادن أكثر من الغرب، فإنه المذهب الشيعي في الإسلام، والذي اعتبره تنظيم "القاعدة" انحرفاً هرطيقياً عن درب السنة القويم.

لقد دفعت هجمات ١١ أيلول / سبتمبر بالولايات المتحدة إلى اجتياح أفغانستان أولاً، ثم العراق، وكل من حركة "طالبان" وصدام حسين كان عدواً لدوداً للنظام الإيراني. ولعلها مفارقة ربّانية أن يتحوّل "الشیطان الأكبر" إلى عدو لـ "طالبان" وصدّام، عدوّي إيران. وكانت هذه فرصة جدية للتقارب الأميركي - الإيراني، وقد سعت إيران، بحسب مصادر كثيرة، للتقرب من واشنطن بهدف التوصل إلى "صفقة كبرى"، لكن صقور المحافظين الجدد في إدارة بوش رفضوا منطلق التعاون

من شأنها تعطيل المباحثات وستؤدي حكماً إلى تعطيلها - مثل المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية والمشاكل على مستوى القيادة لدى الجانبين - فإن ثمة مشكلة كبيرة تضع المحادثات الحالية أمام تحدٍّ أشد تعقيداً: غياب "حماس" عن طاولة المفاوضات. فالرئيس الفلسطيني محمود عباس الذي يمثل قيادة السلطة الفلسطينية، عاجز ببساطة عن تمثيل الجانب الفلسطيني بكامله، فقطاع غزة لا يزال تحت سيطرة "حماس". وعلى الرغم من الكلام مؤخراً على تأليف حكومة وحدة وطنية بين التنظيمين الفلسطينيين المتنافسين، فإنه لا وجود لمثل هذه الوحدة في الوقت الراهن. وهذا الوضع يولد مشكلة كبيرة لعباس على مستوى شرعيته، أي قدرته على تمثيل القيادة الفلسطينية بأكملها بصوت موحد.

رب قائل إن "حماس" لن تكسب شيئاً من الانضمام إلى حكومة وحدة وطنية، أو إلى محادثات السلام مع إسرائيل. فعباس قائد ضعيف قد لا يبقى في السلطة في الأشهر القليلة المقبلة، كما أن المحادثات الحالية لا تحمل أفاقاً واعدة بتحقيق اختراق مع إسرائيل. غير أن من المهم أيضاً الإدراك أن الديناميات الإقليمية في الشرق الأوسط تتغير بسرعة، وأن الوقت لم يعد لمصلحة "حماس". وهنا لا بد من التذكير بأن "حماس" هي بمثابة جماعة "الإخوان المسلمين" في الأراضي الفلسطينية، وعندما بدأ الربيع العربي قبل نحو عامين، بدت "حماس" أحد الراحين الأساسيين من التغيير السريع في المنطقة. فمع الفوز الانتخابي الذي حققه الرئيس المصري محمد مرسي، تسلّم الإخوان المسلمون مقاليد الحكم في القاهرة،

إلى هذا الحد.

الأقل توقّعاً هو أن المرشد الأعلى، آية الله علي خامنئي، يبدو مستعداً لترك روحاني يواصل حملته لتلميع صورة إيران، وهو لم يكن سخيّاً بالقدر نفسه مع خاتمي في التسعينيات، وطبعاً يبقى أن نرى إذا كان الكلام الجميل سيقترن بالأفعال.

محك الاختبار الحقيقي هو إبداء إيران استعداداً فعلياً للتعاون مع مجموعة "١+٥" (الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن الدولي + ألمانيا) خلافاً لمحاولاتها السابقة.

من وجهة نظر واشنطن، فإن المقاربة القائمة على الانخراط والدبلوماسية في التعامل مع الملفين السوري والإيراني، تشكل بديلاً أفضل كثيراً من المواجهة العسكرية. لكن حلفاء الولايات المتحدة، على غرار السعودية وإسرائيل، يعتبرون أن الاستراتيجية الأميركية في الشرق الأوسط تفقد فاعليتها أكثر فأكثر، وتزداد ضللاً وسذاجة. وهذا الوضع يولد مجالاً واسعاً للاستقطاب في الشرق الأوسط، إذ على الرغم من استراتيجية الانخراط التي يعتمدها أوباما مع إيران، فإن الحرب الأهلية والقتل الجماعي يتواصلان بلا هوادة في سورية. وما يزيد الطين بلّة هو أن العراق - بؤرة الحرب المذهبية المنسية بين السنة والشيعة في المنطقة - يقف على حافة حرب أهلية ثانية. أمّا المحادثات الإسرائيلية - الفلسطينية فلا تُحرز أي تقدم.

حافظ [وزير الخارجية الأميركي جون] كيري على تركيزه على المسألة الإسرائيلية - الفلسطينية، وكوفئت جهوده عندما وافق الطرفان على إعادة إطلاق المفاوضات. وثمة أسباب كثيرة تفسّر لماذا لا يشعر أحد بالحماسة لهذه المباحثات الجديدة. فإلى جانب العوائق المعتادة التي

المفاوضات أن يشكّل معادلة "ربح - ربح" بالنسبة إلى أنقرة. فهذه السياسة لن تعزز فقط تأثير تركيا في المحادثات الحالية مع إسرائيل الهادفة إلى تطبيع العلاقات الثنائية، بل ستساهم أيضاً في تحسين مكانة تركيا في نظر اللاعبين الإقليميين والولايات المتحدة.

خلاصة القول، من المفيد التذكير بأنه في نظر صانعي السياسة الخارجية للولايات المتحدة، فإن المشاكل الملحة في الشرق الأوسط ستستمر في التقدّم على أولويات السياسة الخارجية المهمة الأخرى في منطقة آسيا - المحيط الهادئ. فمن غير المرجح أن تولد الديناميات المتحوّلة في الشرق الأوسط استقراراً وسلاماً في المدى القصير، وإنما على النقيض من ذلك، فإن خطر انتشار عدم الاستقرار في المنطقة هو أكبر من أي وقت مضى. وكما أشرنا آنفاً، فعلى الرغم من استراتيجيا الانخراط التي يعتمدها أوباما مع إيران وروسيا، فإن القتل الجماعي يستمر في سورية بلا هوادة، ويزداد غضب الحلفاء التقليديين للولايات المتحدة، مثل السعودية وإسرائيل، من التردد الأميركي في تبني سياسة خارجية أكثر قوة في المنطقة. وفي ظل هذه الأوضاع المتفجرة، ستستمر المسائل الملحة في التقدّم على المسائل المهمة في السياسة الخارجية الأميركية في المستقبل المنظور. ■

وعندما اندلعت الثورة في سورية، بدأ أن النظام في دمشق سينهار هو الآخر سريعاً، وأن "الإخوان المسلمين" سيتسلمون أيضاً السلطة في ذلك البلد. وقد دفعت هذه الحسابات بقيادة "حماس" إلى المبادرة سريعاً إلى قطع علاقاتهم مع داعمهم الشيعة الذين يساندونهم منذ وقت طويل في إيران وسورية. لكن اعتباراً من سنة ٢٠١٣، بدأت الديناميات الإقليمية تتسبب بعزل "حماس"، فقد أطاح الجيش المصري بمرسي و"الإخوان المسلمين"، كما أن الرئيس السوري بشار الأسد لا يزال يسيطر على دمشق، والمعارضة السورية منقسمة أكثر من أي وقت مضى. باختصار، بعدما خسرت "حماس" سورية وإيران ومصر، تجد نفسها الآن من دون داعم خارجي كبير. وهذا الوضع يتيح لتركيا فرصة أساسية، ذلك بأن أنقرة، على الأرجح، هي القوة الإقليمية الوحيدة المتبقية التي تستطيع "حماس" اللجوء إليها للحصول على المساعدة. ونظراً إلى المشاكل التي تعانيها تركيا في المنطقة - حيث تطرح الديناميات في سورية ومصر والعراق والآن لبنان، تحديات كبيرة على السياسة الخارجية التركية - ينبغي لأنقرة عدم التفريط بالفرصة المتاحة حالياً للتأثير في "حماس" ودفعتها في الاتجاه الصحيح. ومن شأن دفع "حماس" إلى الجلوس إلى طاولة